الفصل السادس

تكوين سوق على أسس مدروسة يراعي الاحتياجات العامة

حتى لو رفع التدخل الحكومي عن قطاعات السوق كافة فإن شيئاً من هذا التدخل أمر ضروري وجوهري.

يوجد توجه من خلال المناقشات السياسية الدائرة هذه الأيام نحو تفسير عملية اللجوء إلى الأسواق على أنه تغييب (أو رفع) لرقابة الحكومة وسيطرتها. لكن كل سوق يراد له أن يكون فاعلاً ومؤثراً بحاجة إلى تدخل استراتيجي من جانب الحكومة وذلك بهدف تحقيق العدالة والفاعلية. فإذا غاب هذا التدخل، أو كان ضعيفاً، فإن النتيجة الطبيعية لذلك الفوضى والكارثة. وإذا اخترنا روسيا على سبيل المثال، نجد أن التحول إلى اقتصاد السوق قد اصطدم بعقبة غياب الإطار القانوني الكافي. وفي الولايات المتحدة نجد أن الكوارث التي أصابت بعض الشركات مثل إنرون Enron وتايكو Tyco وغلوبال كروسينغ Global Crossing تذكرنا دوماً بالضرورة الملحة لوجود إطار تنظيمي قوي. فما حدث داخل تلك الشركات لم يقتصر ضرره على حملة أسهم بل تعداه ليلحق ضرراً بالغاً في الأسواق المالية.

وحتى لو رفع التدخل الحكومي عن قطاعات السوق كافة، إلا أن شيئاً من هذا التدخل أمر ضروري وجوهري. عندما رفع التدخل الحكومي عن شركات الطيران، ازدادت أهمية النظام الفدرالي للنقل الجوي. وأصبحت أهمية الأنظمة الفدرالية لسلامة الخطوط الجوية أكبر من أي وقت مضى. أو كما قال تشارلز شولتز Charles

Schultze: "من أجل ذلك، أصبح النظام الحر للشركات يحمل بطاقة كتب عليها «صنع في الحكومة» (Schultze, 1977, p.30)[1]. وعرفت ولاية كاليفورنيا الجانب السلبي للأسواق حيث انهارت عملية رفع التدخل الحكومي عن قطاع الكهرباء. وفي هذا يقول وليام هوغان William Hogan عالم الاقتصاد والمختص بالمرافق في جامعة هارفارد: «إن سحر السوق ليس شيئاً مؤكداً.» ثم يمضي قائلاً: «إن قطاع الكهرباء مثال واحد لصناعة أدخلت فيها المنافسة، فلم تفض إلى الإقلال من التدخل الحكومي، بل أدت إلى تدخل من نوع آخر. فهذه الأسواق تصنع، ولا تحدث من تلقاء نفسها» (كما اقتبست في كتاب Pearlstein, 2001, p.A01). وفي السياق ذاته توصلت صحيفة الواشنطن بوست Washington Post إلى نتيجة مفادها: «تختلف الآراء حول ... ما الذي أفضى إلى فشل تجربة كاليفورنيا. ولكن يوجد اتفاق عام الآن بأن معظم الخطوات الخطأ جاءت من افتراض مغلوط بأن المستهلك سوف يحصل على منافع السوق الحرة كلها دون التفكير بما يحمله ذلك من أخطار.» (كما وردت في كتاب Pearlstein, 2001, p.A01).

الحاجة إلى تدخل استراتيجي من جانب الحكومة

لذلك، فإن جزءاً من هذه المهمة يقتضي أن تقوم الحكومة بوضع هيكلية السوق، أو أن تعمل على توجيه قوة المنافسة والمصالح الذاتية للمؤسسات، ولا تعمل على مجرد التخلص من التدخل. يقول جوزيف ستيغلتز Joseph Stiglitz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 في معرض حديثه عن التحول نحو اقتصاد السوق في السياسات الحديثة للحكومة «لم يكن السؤال، في معظم الأحيان ... ما هي الهيكلية التنظيمية الصحيحة؟ .. بل كيف نتخلص من التدخل بالسرعة الممكنة.» (Stigitz, 2002, p.7).

ومن هنا، فإن المهمة الماثلة أمام المشرعين والقادة الأكاديميين على السواء ليست مجرد جعل سوق التعليم العالي سوقاً ناجحة، بل أن يجعلوا هذا السوق في خدمة الأغراض العامة التي برزت على الساحة عبر السنين مع تطور نظام التعليم العالي، وأن يخلقوا الظروف التي تساعد الطلبة على الاختيار الحكيم، وخلق القوة المحركة

التي تدفع المؤسسات دوماً نحو التحسين. والواقع إن هذه الظروف حاضرة في واحدة من الوظائف الأساسية الثلاث للتعليم العالي، ألا وهي البحوث. فالوكالات الفدرالية الراعية للبحوث لديها المعلومات (من خلال مراجعة كبار الباحثين) ولديها الهيكلية (المنح التنافسية) لاختيار أفضل المقترحات، وهناك أيضاً الضغط القوي على الباحثين وجامعاتهم من أجل القيام بهذه البحوث وتحسين أدائها. لكن هذه الظروف ليست متوفرة في الوظيفتين الأخريين، التعليم والخدمة (National Center for Public Policy and Higher Education, 2003).

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف تتدخل الحكومة في هذا السوق الأكاديمي الناشئ لكي تخلق الظروف التي تساعد في خدمة الصالح العام على قاعدة عريضة ومدى طويل؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول إنه توجد فعلاً تدخلات حكومية قائمة، على صعيد الولاية والصعيد الفدرالي، يمكن أن تكون قاعدة لهذا التدخل، نذكر منها مقتضيات تنظيمية (مثل متطلبات الاعتمادية للمؤسسات الراغبة في أن تكون أهلاً للمساعدة الفدرالية للطلبة) والاستعلامات (وهي شروط نشر معدلات التخرج بالنسبة للرياضيين) أو مساعدات الدعم (أي المساعدة المالية للطلبة من ذوي الدخل المحدود). ولكن حين تشتد قوة سوق التعليم العالي، ينبغي أن يضاف إليها تدخلات أكثر أهمية وأوسع تصوراً. (انظر الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر لمعرفة المقترحات المحددة.)

فإنجاح السوق يقتضي رفع التدخل الحكومي فيما يتعلق بالأحكام والإجراءات التي تعوّق هذا النجاح، لكنه يتطلب في الوقت ذاته تدخلاً استراتيجياً من جانب الحكومة بغية ضمان تلبية هذا السوق للأغراض العامة. يتضمن هذا التدخل عادة إجراءات لمنع الغش والاحتيال ومساعدة الدعم الحكومي للخدمات الضرورية وغير المربحة، ووضع الأحكام الأساسية التي تؤكد على المنافسة الصحيحة (وتحظر المنافسة غير الملائمة) مثل الأنظمة الخاصة بمنع نشوء تروستات احتكارية وكذلك وضع الحدود الدنيا من المعايير (مثل ضرورة وجود أحزمة الأمان في السيارات.)

الأغراض العامة الواجب تلبيتها

إذا كانت الغاية من التدخل الاستراتيجي الحرص على أن تعمل قوى سوق التعليم العالي على خدمة الاحتياجات العامة، فمن الضروري معرفة ما هي تلك الاحتياجات. فيما يلي ندرج الأغراض العامة كما استخلصها «مشروع المستقبل» من كم هائل من المؤلفات التي كتبت حول هذا الموضوع (انظر الفصل السابع للمزيد من التفاصيل حول أداء التعليم العالي في خدمة هذه الأغراض العامة):

- تحسين جودة التعلم وذلك بهدف تأمين المهارات والمعرفة اللازمين لقوة العمل.
- تحسين جودة التعلم بحيث تعكس المهارات والمعرفة والالتزام المطلوبة جميعاً لمشاركة فاعلة في الحياة الاجتماعية والمدنية للمجتمع[2].
- توفير فرصة الانتساب للجامعات واكتساب التحصيل الأكاديمي لقطاعات واسعة من السكان من مختلف الأعراق والأعمار والاثنيات، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتركيز بصورة خاصة على تلك الفئات المحرومة من هذه الخدمة حالياً.
- أن يكون هذا التعلم بمثابة وسيلة من وسائل التحركية الاجتماعية لصالح المواطنين من الأقليات أو من ذوي الدخل المحدود.
- وأن يكون مكاناً (افتراضياً أو طبيعياً) لحوار ونقاش مفتوحين حول أمور خطيرة ومثيرة للجدل وتهم الجميع، وبحيث يكون التأكيد على الدلائل والتحاليل وحيث توجد الفرصة لمشاركة جميع الجهات.
- دعم تطوير جودة عليا في التعليم الابتدائي والثانوي من خلال مستوى سوية إعداد وتدريب المعلمين وقادة المدارس، ومواءمة المناهج الدراسية وأغراضها مع المدارس والمساعدة في عملية الإصلاح الجارية في المدارس، ورفع مستوى البحوث التربوية.
- القيام بالبحوث والتفرغ لها بأسلوب يجعلها جديرة بالثقة ومنفتحة وفي ميادين عديدة خدمة لتقدم المجتمع.

- جعل فوائد المعرفة والمهارات التي تراكمت في الكليات والجامعات في متناول المجتمع ولمنفعته وذلك من خلال الخدمة وتوفير الامتداد الواسع لها[3].

المعلومات قوة محركة للسوق

من المظاهر المهمة للتدخل الحكومي إتاحة المعلومات اللازمة للسوق ليكون عادلاً وفاعلاً. فنظام السوق بحاجة لمعلومات جيدة تضمن له الشفافية. إذ كيف يستطيع المستهلك أن يحسن الاختيار في حال غياب المعلومات الموثوقة؟ ومن هنا كان طلب الحكومة من شركات الطيران تقديم معلومات حول النسبة المئوية لعدد الرحلات المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتها في كل شركة على حدة، أو طلبها من الشركة الصانعة للأغذية أن تذكر السعرات الحرارية للأغذية المعلبة، أو طلبها إجراء اختبارات الصدمة في صناعة السيارات. وفي هذا يقول جوزيف ستيغلتز Joseph Stiglitz: "تبين لنا النظريات المتطورة في الاقتصاد أنه كلما كانت المعلومات ناقصة، والأسواق غير مكتملة، وهذا يعني دوماً ... حينئذ تعمل اليد الخفية بصورة غير متقنة (كما اقتبست في كتاب Friedman, 2002, p.50).

وخير مثال نسوقه في هذا الصدد هيئة السندات والبورصة ودورها في تنظيم الأسواق المالية. وهو يوضح التدخل الاستراتيجي لوكالة حكومية في صورة مصغرة لاقتصاد السوق الحرة. وبالمثل، تعمل الحكومة الفدرالية على نشر بيانات اقتصادية موثوقة وموسعة وبالتوقيت المناسب لتضمن أن يكون بين أيدي الجمهور العام المعلومات التي يريدها لكي يفهم الاقتصاد ويشارك فيه ولتضمن أن يكون لدى الحكومة الفدرالية وحكومات الولاية المعلومات التي تلزمها لكي تتدخل في عمل الاقتصاد حيث يلزم. وغالباً ما تتاح إجراءات عديدة في هذا الأمر (مثال ذلك، موضوع البطالة أو عرض المال)، وذلك بغية إضاءة أمر بالغ التعقيد وتوضيحه.

ولكي يقوم السوق بعمله خير قيام ينبغي أن يحصل المستهلك (الطالب في هذه الحال) على المعلومات الكافية ليتمكن من انتقاء البرنامج الدراسي الذي يجده أقرب

ما يكون لاهتمامه. أما بالنسبة للقلة من الطلاب الذين ينتسبون إلى مؤسسات انتقائية فتوجد معلومات تفيدهم. وكذلك الزيارات التقليدية للمجمع الجامعي وللكليات ولمواقع الكليات على الانترنت، بالإضافة إلى العديد من الكتب الإرشادية التي تشكل عوناً كبيراً للطلبة في تحديد خياراتهم، إن كانوا يريدون مؤسسة كبرى أو صغرى، جامعة أو كلية، على الساحل الغربي أو الساحل الشرقي، ناهيك عن خيارات أخرى متعددة. أما بالنسبة للطلبة العاملين، وبخاصة للطلبة الأكبر سناً، فالخيارات أيضاً في تزايد مستمر (رغم أنها كانت محدودة في الماضي) إذ أصبح لديهم الاختيار إن كانوا يريدون الدراسة نهارية أو مسائية، في جامعة تقليدية أو جامعة ربحية، حديثة على الانترنت أو في غرفة الصف.

لكن الأسئلة التي لم يتم التطرق لها في هذه الحالات هي: ماذا يتعلم الطلبة في هذه المؤسسة؟ وهل يحسنون تلقي ما يتعلمون؟ وكم عدد الخريجين؟ عند غياب هذه المعلومات الجوهرية فإن العامل الأقوى في المنافسة هو علو منزلة المؤسسة وسمعتها. فمن المؤكد أن هذه المنزلة الرفيعة تخدم عدداً من الأغراض إلا أنه ليس واضحاً إن كانت تلبي احتياجات مجتمعية هامة. ومثال ذلك: بما أن الطلبة يحصلون على المعلومات من زملائهم ومن الأساتذة، فإن الانتساب إلى برنامج يضم جسماً طلابياً انتقائياً يعد ذا فائدة كبرى. والمعروف أيضاً أن الطلبة وأهاليهم على استعداد ليدفعوا مزيداً من المال مقابل تلك المنزلة الرفيعة التي يكتسبها الطالب جراء انتسابه إلى مؤسسة تتمتع باحترام الجميع. ومما لا شك فيه أنه من المنطق أن تحاول المؤسسة ما باستطاعتها لتكسب الشهرة والاحترام. بيد أن النقص في المعلومات الخاصة بالتعلم يفرز ثغرتين بلا قرار، الأولى: عدم استطاعة الطلبة اختيار البرامج التي تزيد من فرص نجاحهم في الحياة، والثانية عدم شعور المؤسسات بضغط يحضها على تقييم التعلم وتحسينه.

أما قيمة المعلومات الخاصة بمعدلات التخرج ومخرجات التعلم فهي ليست بأهمية كبرى عند الطلبة الأثرياء الذين يتقدمون للانتساب إلى المؤسسات الانتقائية.

لكنها ذات فائدة كبرى، في واقع الحال، تهم الطلبة من ذوي الدخل المحدود. إضافة لهؤلاء، يستفيد من هذه المعلومات ومن المعلومات الخاصة بمخرجات تعلم الطلبة الذين يدخلون في التعليم العالي دون أن يتمتعوا بميزة الثراء، أو ميزة كون آبائهم من الخريجين الجامعيين، ولا سيما تلك المعلومات المتعلقة ببرامج الدعم الأكاديمي والمساعدة المالية وغيرها من برامج الدعم مثل رعاية الأطفال. وقد كان أثر هذا البرنامج عظيماً في نجاح الطلبة من ذوي الدخل المحدود بالجامعات، إذ تراوحت معدلات التخرج بين 6 بالمائة و 60 بالمائة. لكن الأثر الأكثر أهمية لمعلومات من هذا القبيل أنها تخلق ضغطاً على المؤسسة بدفعها للتحسين. وكما اكتشفنا من خلال مجموعات الهدف برعاية مشروع المستقبل، فإن عدداً لا بأس به من رؤساء الجامعات ليس لديهم شعور بمثل هذا الضغط (Immerwahr, 2002).

وخلافاً لما هو الحال في التعليم الابتدائي والثانوي يجرى العمل في التعليم العالي خلواً إلا من قدر ضئيل من المعلومات التي تسهم في تأمين وجود سوق فاعل قائم على أسس مدروسة. وحتى لو توفر هذا القدر من المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بمعدلات التخرج، فهي ليست متاحة بالشكل الذي يسهل الوصول إليها أو الذي يجعلها مفيدة (على سبيل المثال، معدلات التخرج بحسب الأعراق والفئة العمرية والاختصاص العلمي وثبوتيات الدخول ... الخ). والمصدر الرئيس لهذه المعلومات الخاصة بالتعليم العالي وزارة التربية التي ترفدها بالمعلومات أيضاً الولايات ذاتها وبعض المؤسسات غير الربحية. غير أن هذا الجهد الفدرالي الحالي لجمع المعلومات بطيء ومحدود، حتى قبل ظهور التغييرات التي نشهدها في هذه الأيام. وحيث أن التعليم العالي يتحرك حالياً نحو السوق، فإن غياب المعلومات الواسعة وعدم إمكانية الحصول عليها حين طلبها مشكلة خطيرة (National Center for Postsecondary Improvement, 2002).

أخطار السوق في قطاع التعليم العالي

توجد مصلحة متنامية لدى كبار المسؤولين في الولايات المتحدة وفي العالم أجمع في «لجم قوة السوق» وذلك كما يقولون بغية تحسين فاعليته وكفاءته واستجابته في

أي قطاع من القطاعات. وقد جاء الآن دور قطاع التعليم العالي ليشعر بهذا الضغط. ولكن ليس واضحاً بعد والسوق في بداية خروجه إلى حيز الواقع بأنه قادر على الوفاء بالوعد الذي يتوقعه الداعون له. واستناداً إلى النتائج المتحققة في القطاعات الأخرى، يمكن القول إن الآمال المعقودة على هذا القطاع تتمثل بالآتي:

- تحسين عملية المحاسبة في الأداء المؤسسي بما في ذلك زيادة الفاعلية وتخفيض التكاليف.
- تحسين الجودة والنوعية ولا سيما في مخرجات التعلم.
- مزيد من التنوع في المؤسسات والبرامج.

وكما تبين من التجارب الحاصلة في كثير من القطاعات حيث يؤكد صناع السياسات على مزيد من الاعتماد على قوى السوق، فإن هذه القوى لا يمكن لجمها بسهولة وتسخيرها لخدمة الأغراض العامة (Stiglitz 2002). ولكن وكما هو ظاهر في المرحلة الأولى من ظهوره، يبدو أن السوق في التعليم العالي يفتقر إلى الحوافز التي تدفعه نحو الأغراض العامة التي تحدثنا عنها (Collis 2002)[4]. وهذا ما يذكرنا به ستيغلتز حين يقول: «إن الأمثلة التي شهدناها في شركتي إنرون Enron وغلوبال كروسينغ Global Crossing تثبت بالبرهان العملي أن للحوافز أهميتها وأن الأسواق لا تقدم دوماً الحوافز الصحيحة» (Sliglitz 2002).

وفيما يتعلق بغياب الحوافز لخدمة الأغراض العامة يوجد عدد من التوجهات التي ينبغي التغلب عليها إذا أريد للسوق أن ينجح. أولاً، إن الشكل الحالي للمنافسة فيما بين الجامعات والكليات هو نفسه القائم منذ قرون عدة، ومنذ بدايته يركز دوماً على السمعة والمنزلة الرفيعة. لكن هذه المنافسة ازدادت حدة خلال العقدين الأخيرين، وزاد الظهور المتزايد لمختلف تصنيفات الرتب والتراتبية في تسارعها. لكن المعركة في سبيل اكتساب المنزلة الرفيعة لا تلبي حاجة جمهور العامة بخصوص جودة ما يتعلمه الطلبة. وهذا يقتضي مداخلات أحسنت صياغتها بدقة ترمي إلى التغلب على الشكل الحالي للمنافسة.

ثانياً، وبرغم أن واحداً من أكثر الأغراض العامة أهمية تنبغي خدمته هو خلق الفرصة أمام المجموعات السكانية المحرومة، إلا أن الأسواق تميل إلى التركيز على ميسوري الحال – أي أولئك الذين يملكون الموارد، ودخولهم إلى الجامعة وانضمامهم إلى أسرتها يساعد المؤسسة في المعركة التي تخوضها لاكتساب الشهرة وعلو المنزلة. أما وقد تزايد تسارع المنافسة فقد حصل فعلاً ذلك التحول نحو جذب الطلبة الأثرياء. وهذا ما وصفه دافيد كيرب David Kirp وجيفري هولمان Jeffrey Holman بقولهما: «عندما تعمد الكليات إلى تسويق نفسها أمام المتقدمين للانتساب إليها – أو بالعكس – تسقط العدالة على جانب الطريق.» (Kirp and Holman, 2002). وعلى مدى عقدين من الزمن تراجعت للوراء المساعدات الفدرالية ومن الولايات التي تمنح للمحتاجين عند مقارنتها مع ارتفاع تكاليف الالتحاق بالجامعة، بينما ازدادت خلال السنوات العشر المنصرمة الموارد المخصصة للمساعدات التي تمنح للمتفوقين. إن هذه الحرب السعرية التي اندلعت بين المؤسسات، وحتى بين الولايات، والناشئة عن المساعدات المالية المقدمة للطلبة المتفوقين منحازة إلى جانب الطلبة الأثرياء. وهؤلاء الطلبة هم الأشخاص الأكثر معرفة بخفايا النظام ويدرون كيف يبحثون عن أفضل العروض ويجذبونها إليهم.

إن هذه المنافسة لكسب الطلبة الأفضل قد أفضت، مع مرور الزمن، إلى جعل الطلبة وأسرهم يستجيبون لها من خلال تصرفهم بأسلوب المستهلك. يتضمن هذا الأسلوب المساومة على المساعدة الطلابية. والكثيرون منهم ينهجون نهج التسويق لأنفسهم مستعينين في هذا السبيل بالاستشاريين المتخصصين. وفي هذا الميدان أيضاً المستفيد هم الطلبة الأثرياء الذين يملكون الدعم العائلي والمعرفة والموارد اللازمة لنهج التسويق. وهكذا تتزايد الفائدة لصالح الأغنياء.

والحرب السعرية إلى جانب ذلك تنحاز لصالح المؤسسات الأكثر ثراءً. يبدو أن توزيع الموارد بين مؤسسات قطاع التعليم العالي أكثر بعداً عن العدالة منه في أي قطاع آخر في المجتمع. وقد أشار دافيس كوليس إلى أن جامعة هارفارد بما تملكه

من موارد تستطيع أن تقدم منحاً دراسية لثلاثة طلبة متفوقين في جميع الولايات (Collis, 1999). ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن منهجية استخدام الموارد سلاحاً في هذه الحرب التنافسية قد بدأت فعلاً، يستحثها تحرك بادرت إليه جامعة برنستون بتقديمها مجموعة من المساعدات السخية للطلبة. وقد تجاوبت مع هكذا تحرك جامعات أخرى تتبع نمطاً نموذجياً للسوق، وهكذا امتد على نطاق واسع في مختلف قطاعات التعليم العالي ذلك الجهد الهادف لتقديم مجموعة مساعدات طلابية مغرية. فكانت النتيجة أن ذهبت الفائدة ليس لصالح الطلبة الذين يملكون الموارد فقط، بل وأيضاً لصالح المؤسسات التي تملك الموارد.

وأما الشأن الثالث المثير للقلق فيتعلق بالسؤال حول ما إذا كان السوق سوف يشجع التنوع أم التجانس في منهجيات المؤسسات. أفرزت التجارب الحاصلة في قطاعات أخرى نتائج مختلطة، وذلك اعتماداً على هيكلية السوق. (ينبغي ألا ننسى عملية رفع التدخل الحكومي عن شركات الطيران، وكيف أن هذه الشركات تسعى لأن يكون موعد إقلاعها من مطار لاغورديا La Guardia عند الساعة الخامسة والنصف عصراً.) وإذا أخذنا بعين الاعتبار نموذج قوة المنزلة الرفيعة التنافسية فقد يستغرق وقتاً طويلاً ظهور أشكال تنظيمية جديدة ومتنوعة تبرز من داخل المؤسسات التقليدية غير الربحية في القطاعين العام والخاص.

كما أن هناك مصادر جديدة للتنوع آخذة حالياً بالبروز نحو المقدمة على شكل مقدمي برامج التعليم العالي – وهي الجامعات الربحية والافتراضية وجامعات الشركات، التي اتخذ بعضها أشكالاً تنظيمية مختلفة اختلافاً بيناً.

إن عمليات الدمج في هذا القطاع تعد أيضاً باعثاً على القلق. وقد يظهر هذا الدمج بأشكال عديدة. وقد رأينا بأم أعيننا عدداً من المؤسسات الربحية تشتري الكليات والجامعات (شركة Career Education اشترت مجموعة Whitman Education Group وجامعة DeVry اشترت جامعة Ross، وشبكة سيلفان Sylvan Learning Systems

اشترت ثمان جامعات أجنبية؛ Blumenstyk, 2003 و Farrell, 2003b). وهناك من جهة أخرى مؤسسات وجدت صعوبة أن تخوض غمار المنافسة فقررت أن تندمج مع مؤسسات أخرى لعل هذا الاندماج يسهل عليها المنافسة (Crane, 2003 وانظر Martin and Samels, 2002 للمزيد من التفاصيل). أما في اليابان، فإن وزارة التربية تشجع الاندماج بين الجامعات بعد أن وجدت أن التنافس للحصول على الطلبة قد وصل إلى درجة شرسة. تقضي خطة الوزارة بتخفيض عدد الجامعات الوطنية من 99 جامعة إلى 80 جامعة مع حلول العام 2005 (Bender, 2003). والواقع أن عمليات الدمج والاندماج ليست بالأمر غير المتوقع، بل هو شيء مرحب به، ولكن حصول المزيد من هذه العمليات سوف يقضي على التنوع بين المؤسسات المتاحة أمام الطلبة. ربما لا تثير الذعر فكرة قيام مجموعة أبوللو Apollo التابعة لجامعة فونكس Phoenix بشراء حفنة (أو مائة) من الجامعات في أنحاء مختلفة من العالم. ولكن ماذا لو قامت شركة AOL/Time Warner بشراء مجموعة أبوللو، ثم شرعت بشراء ودمج وتوحيد مواصفات الجامعات في جميع أرجاء المعمورة؟

وهناك خشية عند الكثيرين من دخول أيديولوجيا الأعمال في التعليم العالي. فقد شاع كثيراً استخدام ألفاظ مثل «البحث عن موارد خارجية» و «الخصخصة»، «إعادة الهندسة» و «التخطيط الاستراتيجي»، وغيرها، ويشعر بعضهم أن تلك المسافة التي كان الأكاديميون يحرصون على إبقائها بينهم وبين السوق آخذة بالتلاشي.

كتبت مقالات عديدة ومؤلفات كثيرة تحذر من هذا الخطر (من هذه الكتب كتاب وضعه «مشروع المستقبل» تأليف Newman, 2000، وانظر أيضاً Benson and Harkavy, 2003). يرى دافيد كيرب David Kirp، الذي كان يدعو دوماً إلى عدم جعل الحنين إلى الماضي – حتى لو كان الماضي بعيداً عن المثالية – يغمض عيوننا عن رؤية الواقع، أنه «إذا أطلق العنان لفكرة البحث عن موارد خارجية، فإن ثمة خطراً حقيقياً بأن تتحول الجامعة إلى شركة من الشركات، ومن خلال هذه العملية تضيع روح مؤسسة عريقة» (Kirp, 2002, p.,B13).

إن العمل على تلبية احتياجات العامة فيما يتعلق بالجودة يقتضي أيضاً الوقوف في وجه قوة المنافسة من أجل الشهرة والمنزلة الرفيعة. والسوق إن لم يجرِ بناؤه بوعي جيد ومعرفة أكيدة ليلبي هذه الحاجة، لن يكون لديه الحافز لتفضيل الجودة على تلك المنزلة. فالأسواق عادة لديها حافز للبحث عن الشهرة وعلو المقام دون أن تعير بالاً للجودة (ومن هذا المنطلق نجد أن سيارة صنع رولز رويس أغلى ثمناً من سيارة صنع فولفو)، وعلو المكانة غالباً ما يجلب الأقساط والرسوم العالية. ومع أن الجميع يعرف أن هذه الحالة سائدة في التعليم العالي، إلا أنها لا تلقى الدراسة والتحليل الكافيين. (والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل ثقافة وعلم طالب يدرس في جامعة هارفارد أفضل من ثقافة طالب يتلقى العلم في كلية كولورادو، أو جامعة ترومان؟).

لقد بذلت جهود مكثفة منذ عقود عديدة من جانب أعضاء الهيئة التدريسية وفرق عمل ومشاريع في سبيل تطوير منهجيات جديدة تهدف إلى تحسين عملية التعلم – منها جماعات التعلم، التعلم عن طريق الخدمة، وتطبيقات التقنية. وكانت هذه الجهود كلها، وغيرها أيضاً، جهوداً واعدة. لكن المشكلة تكمن في إيجاد الوسائل لتشجيع هذه الجهود لترقى لمرحلة التطبيق، ذلك أنه حتى الآن ليس لدينا الدليل الواضح بأن قوى السوق تشجع انتشار الوسائل التي تهدف إلى تحسين جودة التعلم. ولكي يحدث هذا الأمر ينبغي العمل على تحويل مسار المنافسة، أو في جزئيتها على الأقل، من التركيز على الشهرة والمكانة الرفيعة إلى التركيز على جودة مخرجات التعلم، وهذا ما يقتضي ضمناً ضرورة وجود تقارير متوفرة للجميع تصدرها الجامعات والكليات عن مخرجات التعلم. تقول سوزان لوهمان Susanne Lohmann إن التعلم يجب أن يكون «الهدف النهائي» (Lohmann, 2002).

يبدو أن هذه المشاكل تزداد تعقيداً بسبب الطبيعة غير النمطية لسوق التعليم العالي. فهذا السوق، بشكله الحالي، يتلقى دعماً مالياً كبيراً وغير متكافئ. والموردان الرئيسان لهذا الدعم هما التمويل الفدرالي ومن حكومات الولايات، والهبات الخاصة، وكلا هذين الموردين يؤثران الطلبة والمؤسسات الأكثر ثراءً. والمؤسسات

المتنافسة في هذا القطاع، وربما بشكل يفوق اي قطاع آخر في المجتمع، ونقصد بها الكليات والجامعات، تجلب إلى السوق تنوعاً مذهلاً من الموارد، ابتداءً من الكليات الصغيرة التي تعتمد على الأقساط الجامعية فقط ولا تتلقى الهبات وانتهاءً بجامعة هارفارد التي تتلقى زهاء 19 مليار دولار على شكل هبات وما يقرب من نصف مليار دولار تلقتها الجامعة في العام المنصرم على شكل تبرعات. ونتيجة لهذه الموارد القادمة من القطاعين العام والخاص يمكن القول إن تعليم الغالبية العظمى من الطلبة مدعوم مالياً – بعض الطلبة يتلقون مساعدات متواضعة وبعضهم الآخر يتلقى مساعدات كبيرة. ومن شأن هذه التشوهات أن تجعل أي سوق من الأسواق غير عادل في عمله.

وتزداد الأمور تعقيداً بسبب طبيعة التعليم العالي كنظام يحتوي على جوانب عديدة لا تتفق مع الخصائص الاعتيادية لقطاع يعتمد على السوق (انظر Graham and Stacey, 2002، وبخاصة Pusser, 2002). في تقرير بعنوان «التكاليف والسعر والسياسة العامة: النظر داخل الصندوق الأسود للتعليم العالي Cost, Price, Public Policy: "Peering into Higher Education Black Box

الصادر عن معهد سياسات التعليم العالي Institute for Higher Education Policy ورد ذكر أربعة خصائص «تتحدى التحليلات المحاسبية للتكلفة و «وظيفة الإنتاج المعتادة» وهي:

1- الطلبة هم في الوقت نفسه مدخلات ومخرجات.

2- المساعدات المالية غير المتكافئة ذاتية الرسوخ، وفي كثير من الحالات «يستطيع الطالب الجيد أن يدفع القليل للانتساب إلى كلية «جيدة» بل هو يدفع أقل مما يدفعه الطالب «متوسط الحال» لينتسب إلى كلية «غير جيدة» .

3- يوجد «تنوع واسع في السعر والجودة» يتفاقم بسبب الشهرة ورفعة المقام.

4- ينتج التعليم العالي «منتجات يعتمد أحدها على الآخر» (شهادات مشارك، شهادات

بكالوريوس وشهادات خريج وبحوث وخدمة) وذلك ضمن تراكيب مختلفة «يصبح من العسير توصيفها وحساب الكم لها» (Stringer and others, 1999, p.9)

وفيما عدا هذه الأمور غير المألوفة في القطاعات الأخرى، يتوقع لعمل السوق أن يتأثر بمقاومة قوية من داخل الأكاديمية ذاتها لفكرة أن التعليم العالي يمكن أن يعتبر سوقاً. وهنالك اعتقاد واسع النطاق داخل الجامعات بأن أنشطة المنح الدراسية والتعليم لا يجوز أن تفسدها المصالح الذاتية للسوق. والمعضلة التي تبرز أمام صناع السياسات والقادة الأكاديميين وهم يتصدون لضرورة وضع بنية دقيقة التراكيب لهذا السوق تتمثل في وجوب الحفاظ على الغايات السامية للتعليم والمنح الدراسية أثناء قيامهم بالتعامل مع تجاوزات مجموعة من العوامل – المؤسسية والمصالح الذاتية الشخصية – أدت إلى تقويض مثاليات هذه الرؤية.

فالجامعات والكليات، تختلف عن الشركات، وفي نواحي عديدة لا تعمل بهذا الأسلوب، بل ينبغي لها ألا تعمل كذلك (Lohmann, 2002، وانظر أيضاً Lohmann, 2004). ففي القطاعات الأخرى يعمل المنافسون الذين يحملون منهجيات جديدة على خلق ضغط باتجاه التغيير. وقلما نجد حوافز في نظام التعليم العالي الأمريكي لإحداث كليات وجامعات عامة جيدة وذلك لأسباب تعود إلى التكلفة من جهة وإلى وجود عدد كبير من هذه المؤسسات حالياً من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، حين أجريت نماذج جديدة ومبتكرة (مثل جامعة كاليفورنيا في سانتا روز وجامعة افرغرين Evergreen بمدينة أولمبيا في ولاية واشنطن) لوحظ أن جاذبية شهرة النموذج التقليدي سرعان ما تغلبت على الالتزام نحو التجديد، فبدا الجديد لا يختلف عن القديم. ويتساءل بعض المراقبين عما إذا كان لدى الجامعة (حين مقارنتها مع كلية المجتمع) القدرة لأن تصبح في يوم ما أكثر توجهاً نحو السوق، لا سيما أمام وجود عوامل عدة،

نذكر منها تعقيدات مسؤوليات الجامعة ومقدار مساعدات الدعم المقدمة لها، وحقيقة أخرى مفادها أن المؤسسات الأغلى ثمناً عليها الطلب الأكبر (انظر على سبيل

المثال Pusser and Doane, 2001). غير أن «مشروع المستقبل» يعتقد أن هذا كله لا يحول دون تشكل السوق.

وكما ذكرنا آنفاً في هذا الفصل، هناك عامل آخر يعيق خلق سوق فاعل، ألا وهو عدم كفاية المعلومات المتوفرة. يقول غوردون ونستون: «الزبون الذي يملك المعلومات الكاملة كما تقول النظرية الاقتصادية ليس له وجود.» (Winston, 1997، كما اقتبست في كتاب Pusser 2002, P.114). فالحاجة الواضحة وضوح الشمس التي يتطلبها السوق هي معلومات تتعلق بمقدار وعمق التعلم، بما في ذلك المعلومات المساعدة مثل معدلات التخرج ودرجة تواصل الطلبة مع أعضاء الهيئة التدريسية. لكن كثيراً مما يحدث بعد أن تزداد أهمية قوى السوق لا يزال بعيداً عن الوضوح. والمؤسسات حين تتعرض لضغوط السوق تتخذ في معظم الأحيان قرارات تختلف عن تلك التي تتخذها في ظروف التدخل الحكومي. ففي التعليم العالي، على سبيل المثال، تتأثر بقوة السوق بعض المسائل المهمة مثل من من الطلاب سوف يقبلون في الجامعة حين يكون القبول محدوداً، أو الغرض المقصود من التعليم أو طبيعة الخدمة التي ينبغي للجامعة أو الكلية أن تقدمها. وفي عمليات الأسواق يحصل من يملكون الموارد على فوائد الخدمات ويتحاشون العوائق. لذلك فإن الخدمات المقدمة إلى المجتمع مرشحة لأن تركز على مساعدة الصناعة المحلية بدلاً من المكتبة المحلية. والطلاب الذين ينتمون لأسر غنية سيملكون المعلومات الأفضل، والمعرفة الجيدة في كيفية عمل النظام وبالتالي هم أكثر قبولاً في المؤسسات. وعلى الأرجح سيكون الطلبة المنحدرون من عائلات فقيرة هم الطلاب غير المقبولين – وهذا ما حصل فعلاً حين تحولت الرعاية الصحية إلى هيكلية السوق. أو كما قال الاقتصادي المعروف روبرت كتنر Robert Kuttner: "الشيء الوحيد الذي يفعله مجتمع السوق أنه يسمح لأكبر الرابحين فيه أن يشتروا بأموالهم الوسائل التي تخرجهم من أمراضه.» (Kuttner, 1996, P.4).

ومن المخرجات المحتملة، إن لم تتخذ العناية الفائقة في وضع هيكلية السوق بما يتوافق مع السياسات العامة، أن تضطر المؤسسات إلى القبول بحلول وسط حيال

توجهاتها العامة. فالضغط المتولد من المنافسة ضد مؤسسات ربحية أكثر تركيزاً سوف يجبر الجامعات والكليات على تكريس وقتها وطاقتها الفكرية ومواردها نحو المهام المعرضة للأخطار (مثل تعليم الطلبة في مقررات التخصص التي ينتسب إليها الكثيرون مثل تخصص الأعمال) عوضاً عن المهام التي تهم المجتمع والقائمة بشكل مرغم بفعل مناقلات مساعدات الدعم (مقررات التخصص التي لا تحظى إلا بعدد قليل من المنتسبين، مثل الأدب المقارن، ومواد التخصص غالية الأثمان مثل الصيدلة، والمساعدات الممتدة لدعم التنمية الاقتصادية، أو دعم الفعاليات الثقافية المتاحة للجمهور العام).

إن المسار المنطقي للكثير من المؤسسات، وبخاصة تلك الجامعات الربحية التي لم تعرف تقاليد خدمة الجمهور العام، يتمثل في سعيها لقطف أسرع الثمار (وهذا يعني أنها تركز اهتمامها على مواضع تواجد المال أو المواضع التي يمكن فيها جني الفوائد التنافسية). أما من وجهة نظر عامة الناس فإن عدداً من المؤسسات تقدم شيئاً واحداً، أو عدداً من الأشياء، بشكل جيد لا يعادل جامعة واحدة تقوم بدور شامل. وبرغم اعتقادنا أن عدداً كبيراً من الجامعات قد توسعت أفقياً، وربما يفيد إجراء تقليم لها، فإن هذا أمر مختلف عن إلغاء فكرة الجامعة الشاملة التي تقوم بدور بالغ الأهمية في المجتمع.

درس في الأخطار من قوى السوق: الرياضة في الجامعات

حين تضعف بنية السوق تكون النتائج كارثية. والرياضات في الجامعات وفيما بينها أوضح مثال لذلك. وللمنافسة الرياضية في العالم أجمع القدرة على امتلاك انتباه الناس واهتمامهم بقبضة من فولاذ. كما أن شدة كثافة الجماهير الرياضية في مختلف أنحاء العالم – كرة القدم في أمريكا اللاتينية و التزلج على الثلج في النمسا وكرة المضرب في استراليا وكرة القدم في أمريكا – تنذر دوماً باحتمالات الخروج عن السيطرة. وتزداد صعوبة السيطرة سواء في قوة المنافسة من جهة وحماس الجمهور من جهة ثانية بسبب كبر حجم تدفق الأموال. وحال الرياضة الجامعية في الولايات

شبيه إلى أبعد الحدود بهذه الحال حيث المصالح المتشابكة الداعمة للرياضة قد اكتسبت زخماً كبيراً.

أمام هذا الظهور الكبير للرياضة الجامعية في الولايات المتحدة يسهل على المرء أن ينسى بأن هذا البلد هو واحد من بلدان قليلة في العالم تتكون فيها الفرق الرياضية بدءاً من المدارس والكليات. أما في معظم البلدان فإن فرق النوادي المحلية هي التي تغذي الاتحادات الاحترافية باللاعبين. بيد أن الظهور التدريجي للمنتخبات الرياضية التي تمثل الجامعات (أي الفرق التي تعمل بإدارة المؤسسة) التي تكملها فرق النوادي (أي بإدارة الطلاب) قد أصبح نمطاً رئيسياً في تكوين المنافسات الجامعية منذ بدأ في القرن التاسع عشر، ونما وكبر في النصف الأول من القرن العشرين ثم وصل ذروته في النصف الثاني من القرن العشرين.

كان الهدف الأصلي من نشوء هذه الفرق إتاحة الفرصة الاجتماعية والفرصة التربوية معاً – بحيث يتخلص الطلبة الذكور من طاقاتهم الزائدة ويتعلم الطلبة الروح الرياضية والعمل الفريقي، وكيف يتعاملون مع النصر والهزيمة، إضافة إلى بناء روح الجماعة داخل الجامعة. لكننا في هذه الأيام نرى القادة الأكاديميين وقد آثروا عدم ذكر هذه الأسباب حين يدعمون الرياضة الجامعية، مع أنهم لا يزالون يواصلون دعمهم للبرامج بالمال، ولا تحظى إلا برامج قليلة العدد بحصص متكافئة من الدعم، حتى تلك المؤسسات التي لديها برامج ذات أهمية كبرى. أما الأسباب التي يقدمونها لمواصلة دعمهم للرياضة فهي أسباب وثيقة الصلة بمسألة الشهرة وعلو المنزلة، وخلق إحساس بروح الجماعة داخل الجامعة، والحفاظ على الاتصال مع الخريجين. وهذه أمور ليست صغيرة. فالذهاب إلى نبراسكا لمشاهدة مباراة كرة قدم للرجال، أو الذهاب إلى كونكتكت لمشاهدة مباراة كرة السلة للفتيات يعني أن يذهب المرء لمشاهدة روح الجماعة في أبهى صورها. لكن دائرة الرياضة في كثير من المدارس كبرت كثيراً وصارت آلة ضخمة تعمل بلا توقف ودون أن يكون لها رسالة تربوية أساسية[5].

وفي مقابل أية منافع في هذا الصدد يوجد ذلك الحجم الهائل لمشكلة تم توثيقها جيداً، ومن الممكن توضيح هذه الأمور بالأمثلة التالية:

- في برامج المناسبات الخاصة لكرة السلة وكرة القدم يتلقى المدربون الرئيسيون رواتب تزيد في حالات عديدة عن المليون دولار سنوياً. وقد تصل أحياناً إلى أضعاف – عشرة أو عشرين ضعفاً – ما يتلقاه أستاذ جامعي ذو خبرة طويلة (Wilgoren, 2001).
- ازداد دخل المؤسسات من بطاقات الدخول ومن التلفزيون زيادة كبيرة جداً، حتى بلغت حصة الفريق الواحد من أفضل خمسة منتخبات شاركت في بطولات كرة القدم لما بعد الموسم مبلغ 11.5 مليون دولار لكل واحد منها (Simmons, 2002).
- تبين من صيغة توزيع الإيرادات لدى الاتحاد الوطني للرياضة الجامعية NCAA بموجب عقدها مع شبكة تلفزيون CBS أن المؤسسة الواحدة تتلقى مبلغ 000 780 دولار لكل فوز تحققه في القسم الأول من دوري كرة السلة (Barlow, 2001).
- ارتفعت التكاليف بنسبة توازي أو تزيد عن معدل النمو في الإيرادات. وتبين أن 48 كلية من أصل 320 شاركت في القسم الأول لديها برامج مربحة. أما باقي الكليات فقد عملت بعجز في الميزانية يبلغ 3 مليون دولار وسطياً (Hearn, 2002).
- وبرغم هذه التكاليف العالية تقوم الجامعات بتوسيع منشآتها الرياضية. أنفقت جامعة تكساس 52 مليون دولار لتجديد وتحديث ملاعب كرة السلة. وافتتحت جامعة بتسبرغ سرادقاً لكرة السلة بلغت تكاليفه 80 مليون دولار، وأنفقت جامعة فلوريدا 10 مليون دولار لبناء منشأة للتدريب. أما جامعة Xavier فيلعب فريقها في مركز كلفته 45 مليون دولار ... وهكذا (Drape, 2003). وقد أعرب توماس هيرن Thomas K.Hearn, Jr رئيس جامعة Wake Forest عن قلقه حين قال: «لو جرى تقييم الكلفة الإجمالية للمنشآت الرياضية – بما في ذلك البناء والتشغيل – بصورة كاملة وقدمت للدائرة الرياضية، فإني أعتقد أن البرامج الرياضية لن تتمكن من الوفاء بثمنها.» (Hearn 2002, p.21).

- بسبب هذه النفقات الهائلة على كرة السلة وكرة القدم، لا يتبقى إلا اليسير للبرامج الثانوية الأخرى أو للرياضات النسائية. وقد أشار المدافعون عن لقب البطولة Title IX أنه لو أمكن تخفيض هذه المبالغة في الانفاق على كرة القدم وكرة السلة لتوفر شيء من الأموال التي يمكن ان تخصص للفرق الأخرى. كما علقت سيلينا روبرتس Selena Roberts المحررة الرياضية في صحيفة نيويورك تايمز بعد أن قدمت وصفاً للفندق من درجة أربعة نجوم حيث كان يقيم منتخب كولورادو لكرة القدم قبل كل مباراة تجري على أرضهم بقولها «وتصوروا، إن مدربي المصارعة في الجامعة يضعون اللوم على بطولة اللقب Title IX لإلغاء رياضتهم» (Roberts, 2003a, P.11).
- جميع الدوائر الكبرى الرياضية تقريباً تبرم عقوداً للألبسة الرياضية (الأحذية والسترات وخلافه) تجلب لها الملايين (انظر على سبيل المثال Adame, 1998 و Hagan, 2001).
- اشترت جامعة Brigham Young امتيازاً للاشتراك في اتحاد رياضي شبه محترف عندما لم تستطع أن تدخل منتخبها لكرة القدم في بطولة (Title IX (Suggs, 2003.
- استأجرت جامعة أوريغون لوحة إعلانات ضخمة عند حدائق ساحة ماديسون لأجل الإعلان عن لاعبها النجم الذي يلعب ظهيراً ربعياً بأمل أن تزيد من فرص نجاحه للفوز بكأس Heisman ("Billboard Quarterback", 2001).
- شدة المنافسة التي تفرض على اللاعبين تكريس المزيد من الوقت (وتمنع معظمهم من اللعب أكثر من رياضة واحدة) بما في ذلك التدريب على رفع الأثقال حتى في أوقات خارج الموسم امتدت لتشمل ليس فقط الرياضات الأخرى الثانوية غير الهامة مثل رياضة الغولف ولاكروس التي يسدد اللاعبون فيها الكرة بمضارب طويلة، بل وأيضاً حتى القسم Division III.
- حضور الطلبة في الفعاليات الرياضية برغم كل ما فيها من صخب وهرج ومرج آخذ في الانخفاض. وبما أن الاتحاد الوطني للرياضة في الجامعة يشترط حداً أدنى من الحضور لتكون الجامعة مؤهلة للمشاركة في مباريات Division IA لكرة

القدم، أقدمت جامعة سان خوزيه San Jose على التعاقد مع شركة تسويق، هي شركة Home Town Sports Group، لتطوير أساليب مبتكرة لجذب المزيد من الحضور، وقد اشتملت هذه الأساليب على إقامة الحفلات وتوزيع بطاقات دخول مجانية. وقد ذهبت جامعة نيويورك في بوفالو أكثر من ذلك حيث تعاقدت مع بعض الشخصيات الشعبية مثل طوني هوك Tony Hawk النجم العالمي الشهير في رياضة Skate boarding (التزلج باستخدام لوح له عجلات – م.)، والنجم العالمي Rocketman ("الذي حلق بطائرته النفاثة الصغيرة حول الأستاد الرياضي») (Blair, 2002, p.01).

- في عقد الثمانينيات من القرن العشرين «أكثر من نصف المؤسسات (57 من 106) التي شاركت في مباريات القسم Division I-A للاتحاد الوطني للرياضة الجامعية NCAA وجهت لها إنذارات أو تعرضت للمقاطعة أو وضعت تحت فترة تجربة مؤقتة لإعادة تأهيلها (Barlow 2001, p.36).
- في دراسة حديثة شملت منتخبات الرجال لكرة السلة التي وصلت إلى دور الست عشرة في دوري الاتحاد الوطني للرياضة الجامعية تبين أن معدلات تخرج هؤلاء اللاعبين كان أقل كثيراً من معدلات كافة الرياضيين الذين نالو المنح الدراسية، وكانت متدنية جداً بالنسبة للاعبين الأمريكيين الأفارقة. وتبين أيضاً من هذه الدراسة أن أحداً من اللاعبين الأمريكيين الأفارقة لم يتخرج من الجامعة خلال الفترة موضوع الدراسة في اثنتين من الجامعات الست عشرة التي شملتها هذه الدراسة. يضاف إلى ذلك أن 58 من أصل 328 كلية تشارك في مباريات القسم Division I لكرة السلة رجال لم تخرّج أحداً من اللاعبين الأمريكيين الأفارقة خلال فترة ست سنوات من بداية دراستهم الجامعية. (Litsky, 2003).
- المخالفات القانونية العديدة متواصلة وتشمل كل شيء بدءاً من الفساد في التحاق الطلبة وانتهاءً بتزوير السجلات الجامعية. ففي أسبوع واحد فقط في آذار/ مارس عام 2003 وقع انفجار داخل فريق كرة السلة للرجال وكانت له تغطية

إعلامية واسعة.[6] جامعة فيلانوفا Villanova علقت مشاركة اثني عشر لاعباً بسبب الاستخدام غير المسموح به للرمز الخاص بدخول الجامعة لإجراء مكالمات هاتفية. وجامعة جورجيا أوقفت عمل مدرب كرة السلة، وفصلت مساعد المدرب (وهو ابن المدرب)، كما أوقفت عمل اثنين من اللاعبين بسبب تزوير الدرجات في مقرر دراسي (من بين مزاعم أخرى تتعلق بدفع أموال بصورة غير مشروعة للاعبين). واتهم رئيس المدربين بالتحرش الجنسي وتبديل درجات حصل عليها بعض اللاعبين (وذلك في قضية منفصلة عن عمل تدريبي سابق). رئيس جامعة Bonaventure فصل من عمله بعد أن أعطى موافقته على قبول لاعب غير مؤهل. وأصدرت كل من جامعتي Fresno State ومتشغن قراراً يمنع اشتراكهما في مباريات خارج الموسم على إثر مزاعم تتعلق بعملية غش واحتيال ودفع أموال للاعبين (Drape and Glier, 2003; Roberts, 2003b; Litsky, 2003a).

- أحد مدربي كرة السلة فصل من عمله بسبب سلوك بذيء ومؤذ نحو اللاعبين والمسؤولين وسرعان ما اختطفته جامعة أخرى كبيرة – وسط إشادة إعلامية واسعة من جانب المحررين الرياضيين (McKinley, 2000; Robbins, 2001).

لقد تخلت الجامعات منذ عهد بعيد عن تعليم الإحساس بالمسؤولية والروح الرياضية. المحرر الرياضي في صحيفة نيويورك تايمز هارفي أراتون Harvey Araton يصف الرياضة الجامعية بقوله «إنها ممارسات لهواية اندثرت منذ زمن طويل ونظام رخيص لا أخلاقي يسيء إلى نزاهة التعليم العالي بدلاً من أن يخدمه» (Araton, 2003, p.D1). ويذكر أن ضغط المنافسة المتزايدة شدتها قد انتشرت كثيراً وشملت رياضات غير شهيرة مثل لاكروس، والقسم الثالث Division III، ولم تتوقف عن هذا الحد. بل وصلت إلى المدارس الثانوية. وكان من أثر هذه المنافسة الشديدة أن هزت الفضائح إحدى عشرة مدرسة من أصل أربع عشرة في مقاطعة غيلفورد Guilford بولاية نورث كارولينا كشفت عن مشاركة طلاب في المباريات الرياضية برغم عدم أهليتهم «سواء من حيث تدني درجاتهم في التحصيل الدراسي أو التغيب الزائد عن الدوام» (Jonsson, 2003, p.17).

كما نظمت المدرسة الثانوية الكاثوليكية بوسط المدينة جولة رياضية على الصعيد الوطني بعد أن ضمت إلى منتخبها اللاعب النجم بكرة السلة لوبرون جيمس LeBron James وشملت مباريات مع المدارس الإعدادية في طول البلاد وعرضها. وقال مدير المدرسة في معرض دفاعه ضد تهمة الاستغلال إن التقارير القائلة بأن المدرسة قد حققت دخلاً قدره (1) مليون دولار هي تقارير مبالغ فيها، والواقع أن ما حققته المدرسة هو 400 000 دولار فقط (Longman and Fountain, 2003). وفي هذا الإطار يقول تيم فلانري Tim Flannery، المدير المشارك للاتحاد الوطني لجمعيات المدارس الثانوية الرسمية بمدينة انديانابوليس: «إن بعض المشكلات في رياضة مدارسنا الثانوية تعكس المشكلات التي تعاني منها الرياضة على الصعيد الاحترافي والجامعي ... لقد أصبح الفوز الشيء الذي يفوق في أهميته أي شيء آخر» (Jonsson, 2003, p.17).

يكمن أحد الأسباب التي تجعل المشكلات في سوق الرياضة الجامعية عصية على الحل والمعالجة في عدم وجود وكالة، أو جهة معينة، ترغب في وضع قوانين للسوق تكون فاعلة وحازمة وتطبقها. فالجامعات والكليات حائرة بين نقيضين حيال تقييد نفسها. والحكومة تتصرف بحذر إزاء الانخراط في هذه المسألة، سيما وأن المشرعين وحكام الولايات يدركون جيداً تلك العواطف الجياشة عند أنصار الفرق والمشجعين ويؤثرون أن يقتصر دورهم على حضور المباريات المهمة وهم يرتدون راية المدرسة. ونتيجة ذلك كله عجز الجميع عن إيجاد الوسيلة الناجعة لاستعادة الحكمة ورجاحة العقل برغم ذلك العمل الجاد الذي تقوم به قوى المهام الخاصة والهيئات التي تضم في عضويتها قادة حكماء وذوي خبرة واسعة.

تلك هي نماذج للأخطار التي تحملها قوى السوق، وهناك نماذج أخرى. فقد تحدثنا في الفصل الرابع، على سبيل المثال، عن وجود دلائل تشير إلى انحسار الغرض العام في مجال البحوث، وقلنا إن هذا الانحسار قد أخذ مداه. وذكرنا أيضاً أن السعي نحو الحصول على أموال من الشركات لقاء البحوث قد دفع الجامعات إلى التنازل عن رقابة نشر نتائج البحوث لصالح الشركات الراغبة.[7] لكن السؤال المهم هو: «هل

باستطاعتنا أن نمنع مجالات أخرى في التعليم العالي – وبخاصة تلك التي تتصل بالعملية التعليمية – من السير على الدرب الذي سلكته الرياضة؟

إنشاء سوق ناجح

بوسع الأسواق أن تكون عوناً، ولكن إن أتقن وضع بنيتها. وخير دليل على ذلك، رفع السيطرة الحكومية عن الاتصالات الهاتفية، الدولية والخارجية، التي نجم عنها خفض في التكاليف وخدمات أفضل للمستهلك. ولدينا دليل آخر نسوقه من التعليم العالي نفسه، ذلك هو النجاح الذي حققته جودة البحوث الجامعية الأمريكية غداة الحرب العالمية الثانية. ففي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي كانت الجامعة الأمريكية تسعى سعيها الحثيث لتضييق الفجوة بينها وبين مثيلاتها الأوروبية. وحين لمس العلماء الرواد أهمية البحوث في حفظ البقاء الوطني إبان الحرب تقدموا باقتراح يتضمن مبدأ راديكاليا بخصوص الدعم الفدرالي لبحوث ما بعد الحرب يتضمن التمويل على أسس تنافسية لمقترحات من الأساتذة (وجامعاتهم) تقرها فرق عمل تضم في عضويتها كبار الأساتذة من الاختصاص العلمي نفسه. ولم تمض عشرة أعوام حتى صارت الجامعات الأمريكية وأعضاء هيئتها التدريسية في المقدمة يقدمون البحوث في كل ميدان. وحققت عمليات منح الأموال القائمة على أسس تنافسية ومراجعة كبار الأساتذة نجاحاً (وهذا ما يمكن تسميته سوق البحوث) أفضل من المنح الإجمالية للجامعات أو الدعم العام للمخابر التي تحظى بتمويل فدرالي، وهي أساليب مستخدمة بالإضافة إلى نظام المنح التنافسية في الولايات المتحدة ومماثلة للأنظمة الرئيسة في أوروبا.

نستنتج مما تقدم أن الأساس في السوق أن يكون ذا بنية وهيكلية أحسن تدبيرها. فإذا كان أداء الفريق البحثي ضعيفاً لا تقدم له الأموال، ويفكك الفريق. وإذا تغيرت احتياجات الجمهور العام تتغير تبعاً لذلك مبالغ المنح وقواعد وإرشادات الاقتراح. كما أن وجود عدد كبير من الوكالات المانحة (يبلغ تعدادها ستاً وعشرين وكالة فدرالية)

وتوفر بعض التمويل لأساتذة جدد ومبتدئين أو لأفكار تثير الجدل تتيح بروز أشخاص جدد وأفكار جديدة.

ولكن برغم نجاحه العظيم لا يخلو سوق البحوث من عواقب غير مقصودة. فخلال العقود الخمسة التي مضت منذ نشأته برزت نتيجة غير متوقعة ذلك أنه أفرز اهتماماً وتركيزاً على نشر البحوث العلمية على حساب التعليم. كما أنه أوجد إحساساً لدى أعضاء هيئة التدريس البحثية بأنهم علماء مستقلون يتخذون من الجامعة مقراً لهم دون أن يكونوا علماء يلتزمون بالجامعة كأسرة واحدة. وخلاصة القول إن السوق الذي خلقته البحوث التي تجرى تحت رعاية معينة قد أثبت نجاحه على الرغم من بعض المساوئ التي لم تكن متوقعة، وباتت الآن واضحة للعيان.

المصاعب السياسية أمام صنع السوق

ليس من السهل خلق سوق فاعل حقيقي. فالعملية السياسية، بما فيها من عراك لا يتقيد بضوابط أو نظام، لا تتلاءم مثالياً مع جهود التخطيط التحليلي الدقيق الهادفة إلى تحاشي حصول عواقب غير مقصودة غالباً ما ترافق التحرك نحو هيكلية السوق.

فالمشرعون، من جانبهم، اعتادوا على آلية عملية السيطرة الحكومية وتدخلها. وأولئك الملتزمون بإيديولوجية الأعمال الحرة يجدون صعوبة في كبح جماح أنفسهم عن رد فعل سريع وحاسم مؤيد للتدخل الحكومي عندما تظهر المشاكل. والقادة السياسيون، من جهة أخرى، وبخاصة على صعيد الولاية يفتقرون إلى المعلومات والتحليلات اللازمة، وهذا ما يضطرهم إلى اتخاذ قرارات بناءً على معلومات مسردة أو ما يبدو أنه صحيح، أو – وهذا اشد خطراً – ما يبدو أنه إيديولوجيا.

ومع أنه من السهل فهم آلية التدخل الحكومي وإيجاد تحالف من المؤيدين لنهج تدخلي معين، إلا أن عمل حكومة الولاية في وضع الحوافز له آثاره الإيجابية. لكن هذا العمل يقتضي أيضاً وضع الأهداف ورسم خطة الحوافز، وبالتالي إعطاء المؤسسات

المرونة الكافية لتحديد مسار عملها. وهذه كلها أمور يصعب وضع أسسها ومن العسير تسويقها لدى المشرعين الزملاء.

وفي ظل هذه الظروف توجد أيضاً مشكلة الزمن المحدد لولاية عضو المجلس التشريعي التي لا تخلو من الضرر (Mackay, 2002)، لا سيما وأن فهم واستيعاب تعقيدات السياسة التربوية يستغرق زمناً طويلاً يقاس بعدد السنوات. فمدة الولاية هذه تحتم على المشرعين ذوي الخبرة أن يتخلوا عن عضويتهم في المجلس، بل وربما تحتم تغييرات متواترة في التكليف. فمثلاً الرئيس الجديد للجنة التربية في المجلس قد يضطر إلى الانتقال لمنصب أعلى ليحل محل رئيس لجنة «الطرائق والموارد» المسؤولة عن تأمين الأموال اللازمة لنفقات الحكومة (الذي انتهت مدة ولايته التشريعية) أو قد يصبح رئيساً للمجلس التشريعي.

وما يزيد في تعقيد عملية وضع التشريع المدروس تلك القدرة التي لا يستهان بها عند مؤسسات التعليم العالي لمقاومة التغيير. فهذه المؤسسات، والجامعات على وجه الخصوص، لديها مقدرة عالية – تفوق المدارس، وتفوق أي شركة من شركات القطاع العام – في الإلحاح على قضيتها، ولديها الاستقلالية الكافية للطعن في أي تشريع يصدر، ولديها أيضاً جماعة كبرى من الخريجين لدعم توجهاتها (وربما يكون بعض الخريجين أعضاء في المجلس التشريعي). ومع أن الأمور التي تهم المؤسسة قد تستولي على عمل يوم كامل لرئيس الجامعة إلا أن الأحاديث المتعلقة بسياسات المؤسسة قلما تحتل موضع القمة في لائحة الأولويات. وفي هذا السياق جاء تعليق المؤلفين روبرت أتويل وجين ويلمان على النحو التالي: «اختار معظم رؤساء الجامعات اجتناب الحديث عن سياسة مؤسستهم على صعيد الولاية، وعلى الصعيد الوطني رغم كونهم معتادين ألا يتحدثوا إلا عن مصالح مؤسساتهم.» (Atwell and Wellman, 2002, p.66).

وينشأ تعقيد آخر عندما يريد القادة الأكاديميون في منظومة واحدة أشياء مختلفة. ففي ولاية تكساس، على سبيل المثال، اقترح مارك يودوف Mark Yudof، رئيس جامعة

منظومة تكساس وألح على رفع التدخل الحكومي عن تحديد الأقساط الجامعية. ولما أحس المشرعون أن هذا الاقتراح يشكل فرصة لإيجاد حل بسيط لمسألة التخفيضات في الميزانية، تبنوا مشروع يودوف في الحال وزادوا عليه باقتراح إعطاء صلاحية تحديد الأقساط في الجامعات كافة وذلك مقابل تخفيض تلك المخصصات في ميزانية الولاية. وهنا ابتدأت المتاعب. كانت الجامعة الكبرى، جامعة تكساس، في وضع تنافسي مريح، وكانت قيادتها على ثقة كبيرة بأن السوق يستطيع تحمل الارتفاع في الأقساط. لكن الجامعات الأخرى في الولاية، ومن خلال معرفتها بأنها ليست في وضع تنافسي مريح مثل تلك الجامعة شعرت بخطر الحكم الذاتي إن كان يعني فقدانها للمخصصات (Kay and Jayson, 2003). وفي نهاية المطاف فازت جامعة تكساس، ومنحت الجامعات العامة صلاحية تحديد الرسوم التعليمية (Potter, 2003a).

وقد تحين أيضاً أوقات يكون فيها القادة الأكاديميون على نزاع مع القادة السياسيين حول ما الذي يجب فعله. حاكم ولاية ماساتشوستس، ميت رومني Mitt Romney، مثلاً، أشعل نزاعاً قوياً حول رغبته بإلغاء منصب رئيس المنظومة الجامعية، وفي شهر آذار/مارس من عام 2003 اعترض المستشارون الخمسة (رؤساء) في جامعات المنظومة وقاطعوا الاجتماع الذي دعا إليه الحاكم رومني (وبالنتيجة رحل رئيس منظومة الجامعة، لكن شخصاً آخر حل محله، وهكذا بقي المنصب ولم يلغ). إن مثل هذه النزاعات ليست سوى مؤشر واحد على الجمود الذي تتصف به العلاقة بين القادة السياسيين والقادة الأكاديميين (Roy, 2003)[8].

لا يخلو دخول قوى السوق من تعقيد آخر غير تلك التي تحدثنا عنها، وهو بروز نتائج غير متوقعة يمكن أن تكون إيجابية، وقد تكون مؤذية. ففي نيوزيلندة، وفي إطار التحول نحو اليمين، عمدت حكومة المحافظين إلى رفع وإلغاء معظم الأنظمة المتعلقة بتقييد المنافسة فيما يتعلق بالمدارس والجامعات عام 1988.[9] فكانت النتيجة، على صعيد المدارس، فصلاً شبه كامل خلال السنوات العشر التالية بحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[10] وعلى الصعيد الجامعي، كانت النتيجة إفلاساً افتراضياً

لثلاث مؤسسات (فألحق ما تبقى منها بمؤسسات أخرى) حيث تلتهم المؤسسات ذات الشهرة الأوسع والتمويل الأفضل المؤسسات الأقل شهرة (انظر الفصل السابع للمزيد من التفاصيل حول الأوضاع في نيوزيلندة).[11]

حين تفكر الدولة (أو الولاية) بالتحرك نحو نظام يعتمد مبادئ السوق، فإنها تحتاج إلى خطة مدروسة جيداً، وتحتاج أيضاً إلى استراتيجية سياسية تمكنها من التغلب على أية عقبات تصادفها، ويتعين على القادة الأكاديميين أن يقدموا ما لديهم من إسهامات في وضع خطة تؤمّن المداخلات المدروسة واللازمة وتتفادى الأنظمة قديمة الطراز لكيلا ينتهي الأمر بالتعليم العالي إلى ما هو الأسوأ في العالمين.

التصور المتغير للجودة

لكي تصبح قوى السوق قادرة على تشجيع قيام نظام فاعل للتعليم العالي يصبح من الأهمية بمكان وضع أطر لقياس مقدار التعلم الحاصل في المؤسسات ومدى جودة هذا التعلم. فالمعلومات الخاصة بجودة التعلم هي الضرورة المركزية في الجهود المبذولة لقيام سوق قابل للعمل. ولكن هذه التغيرات كلها قد بدأت في الوقت ذاته تحدث تغييراً في تصور الجودة إزاء التعليم العالي. كانت المعركة التقليدية نضالاً من أجل الشهرة والمنزلة الرفيعة، وعموماً كانت معركة مدخلات. وما يقرر السمعة الحسنة من خلال هذه المعركة يكمن في بضعة أشياء نعددها كما يلي: حجم الهبات التي تتلقاها المؤسسة، وشهرة الأساتذة في البحوث، والعلامات التي يحصل عليها الطلبة القادمون في الامتحانات، ونسبة ما يرفض من طلبات الالتحاق، والجاذبية التي يتحلى بها المجمّع الجامعي. ومع أن هذه الإجراءات لا علاقة لها بمدى ما يتعلمه الطلاب، إلا أنها تؤسس لحالة من المنافسة الشديدة (Frank, 2002). وحيث أنه لا توجد المعلومات الكافية حول مقدار ما يتعلمه الطلبة فإن الأهالي وصناع السياسات والأكاديمية نفسها يفترضون أن المؤسسة ذات السمعة العالية هي التي تتيح التعلم. لكن هذا الوضع آخذ بالتغير. ولذلك نلاحظ ضغطاً متزايداً، وبخاصة من صناع

السياسات، يهدف إلى إجراء قياسات مباشرة للتعلم ولما يعرفه الطلبة (وليس قياس المقررات الدراسية التي يأخذونها).

وهنالك ضغط من جانب الطلبة أيضاً. فقد دلت دراسة أجريت مؤخراً على طلبة السنة الأولى أن ما نسبته 40 بالمائة منهم يشعرون بالضجر والملل داخل غرفة الصف، وهي نسبة تزيد بمقدار 26 بالمائة عما كان عليه الوضع عام 1985. كما أظهرت هذه الدراسة أن أعداداً متزايدة من الطلبة يرون أن التقنية والطرائق الأفضل في التدريس يجعلان عملية التعلم محببة إليهم. وهم أكثر استعداداً لانتقاء الكلية أو الجامعة استناداً إلى معلومات يحصلون عليها بخصوص مدى تعلم الطلبة (وفي معظم الأحيان من الانترنت). وهؤلاء الطلاب يبدون استعداداً، حتى بعد قبولهم في الجامعة، للبحث عن مقررات دراسية خارج جامعتهم أو كليتهم من شأنها أن تزودهم بالتعليم الفاعل. أمام هذا التنوع الواسع من أنماط انتساب الطلبة – طلبة ينتسبون إلى مؤسسات عدة من خلال تحضيرهم للشهادات الجامعية، أو طلبة ينتسبون إلى مؤسسات عدة في آن معاً – يكتسب موضوع قياس مخرجات التعلم أهمية كبرى لدى الكليات والجامعات أيضاً، حيث لم يعد بمقدورها الاتكال على الافتراض الإيجابي بأن الجودة القائمة على الاعتقاد بأن الانتساب إلى جامعة لديها منهاج دراسي محدد لمدة أربع سنوات ستفضي تلقائياً إلى التعليم السليم. وقد لوحظ أن نحو 60 بالمائة من طلبة المرحلة الجامعية الأولى يلتحقون في أكثر من مؤسسة واحدة خلال دراستهم لنيل الشهادة الجامعية (Levinson, 2002). لذلك، ونتيجة لهذا الواقع تبذل حالياً جهود متواصلة لابتكار أساليب جديدة لتقييم التعلم، وهي أساليب تبدو عملية على نحو لم يسبق له مثيل بسبب التطور التقني.

غير أن الكليات والجامعات غير الربحية التي ترى نفسها كأوصياء تقليديين وحماة لجودة التعليم لم تكن تنظر إلى بعض المقدمين الجدد للتعليم، وبصورة خاصة إلى المؤسسات الربحية، على أنها المنافسون الحقيقون لها. لكن الفرق بين المؤسسات الربحية وغير الربحية قد بدأ يتماهى مؤخراً، ومع هذا التماهي ظهر تغير هام جداً في تصور الجمهور العام لأفضلية المؤسسات الربحية، لا سيما وأن بعض هذه

المؤسسات قد أخذت موقعاً لها في مجالات أكاديمية تقليدية كانت في السابق حكراً على الجامعات والكليات التقليدية غير الربحية مثل شهادات البكالوريوس والماجستير وحتى الدكتوراه. وأشهر هذه المؤسسات، وهي ليست الوحيدة، جامعة فونيكس Phoenix. لقد بذلت أفضل هذه المؤسسات جهوداً كبرى لتقييم مخرجات التعلم ولتحسين فاعلية التعليم عند أعضاء هيئة التدريس (وكانت جهوداً أكثر فاعلية وأوسع نطاقاً من كثير من الكليات والجامعات التقليدية) فحققت لنفسها موقعاً ريادياً في الحفاظ على الجودة، وأبعدت عن نفسها سمعة مثيرة للتساؤل.

وقد برهن بعض هؤلاء المنافسين الجدد – لا سيما جامعة فونيكس والجامعة المفتوحة البريطانية وغيرهما – على حسن فاعلية – بل وعلى ضرورة – قيام أعضاء هيئة التدريس بتعاون وثيق مع شركاء جدد في سبيل وضع المقررات الدراسية وموادها (Farrell, 2003a). وكما أشار تقرير صادر عن المركز الوطني لتحسين التعليم مابعد الثانوي. «وجد أعضاء الهيئة التدريسية، وكذلك خبراء محتوى البرنامج، أنفسهم يعملون جنباً إلى جنب مع اختصاصيي البرمجة وفناني التصميم وواضعي خطط المقررات الدراسية وخبراء الانترنت في تصميم المواد التعليمية والخبرات التثقيفية للطلبة (National Center for Postsecondary Improvement, 2002, p.15). فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الهيئات التدريسية تعمل باستقلالية ودون تدخل من أحد منذ قرون عديدة فإن هذا الوضع الجديد يقتضي منهجية جديدة لإدارة الشؤون الأكاديمية.

لقد أصبحت جودة المقرر الدراسي في هذه البيئة الجديدة أمراً شديد البروز. ومع توسع استخدام الانترنت في التعليم ينكشف الواقع الجديد بأن الجودة تعتمد على المخرجات – وليس على بدائلها مثل زمن الجلوس في الجامعة. فإذا كانت المقررات التمهيدية في الرياضيات تدرس بأسلوب المحاضرات التي لا تتيح للطلبة فرصة الممارسة، وإذا كان التفاعل الوحيد للطلبة مع أعضاء الهيئة التدريسية يتم عن طريق المدرسين المساعدين، وإذا كانت لدروس العلوم في السنة الأولى مختبرات يوجد فيها المئات من الطلبة، فإن المؤسسة، أو على الأقل تلك المقررات الدراسية، في خطر. تتيح

الإنترنت حالياً المعلومات حول البدائل في لحظتها. أما في الماضي فلم يكن بوسع الطلبة أن يقارنوا بين أداء مؤسسة ما وأداء منافساتها، وكانوا مجبرين على القبول بها وبأخطائها لعدم وجود خيار آخر أمامهم. اما الآن فلديهم الخيارات التي يريدون. لذلك، فإن المؤسسات التي ليس لديها الرغبة بالتخطيط للمستقبل أو إصلاح ما لديها من عيوب، أو أن تتغير، فسوف تفشل، هذا إن لم تتورط في المتاعب. من هذا المنطلق، لعل من بعض فوائد تزايد المنافسة أنها تثير لدى المؤسسة حافزاً لإصلاح أخطاء طال زمن إهمالها والتغافل عنها.

انتقاء سياسات جديدة لتكوين السوق

يركز صناع السياسات (وبخاصة حكام الولايات والمشرعون والمفوضون ومجالس التعليم العالي في الولايات) على مسألة المحاسبة ويتساءلون، ويزداد تساؤلهم، عما إذا كانت قوى السوق قادرة على مد يد العون. يريدون الوسائل الأكثر فاعلية التي من شانها تشجيع المؤسسات لتكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع المتعددة. يريدون للمؤسسات أن تقيّم أداءها وأن تحاسب على هذا الأداء. ولعل ما هو أهم من ذلك، أنهم يريدون معرفة مقدار ما يستوعبه الطلاب من العلم الذي يتلقونه وأن تكون هذه المعلومات متاحة حين الطلب – ليتمكن الطلاب من الاختيار الذكي، ولتتمكن المؤسسات من تحسين التعليم وتكون مسؤولة عن ذلك (National Governors Association, 2002). لكن لكي تكون قوى السوق ذات فائدة في هذا المجال، وليست ضارة، يتعين على الحكومة (ويقصد بها حكومات الولايات) أن تقوم بمداخلات إستراتيجية تخلق الحوافز والقيود التي توجه عمل السوق. وهذا بالطبع يتطلب سياسات مختلفة تعيد هيكلة سوق التعليم.

تقتضي هذه السياسات الجديدة دراسة وتفكيراً دقيقين. فالتحول من سياسات وضعت أصلاً لدعم نظام للتعليم العالي خاضع للتدخل والسيطرة الحكومية إلى سياسات تهدف إلى خلق وتكوين نظام السوق ليس بالعمل اليسير. بل إن الأمر يتطلب عدداً من السياسات اللازمة لخلق سوق قابل للعمل. وهذا يتضمن إعادة التفكير في الميزانية وشكل الدعم المالي، وشكل المساعدات المالية وأشياء كثيرة غيرها.

أجرى مشروع المستقبل دراسة للخيارات التي جربت أو اقترحت في مختلف أنحاء العالم بهدف معرفة أي الخيارات يحمل الوعد الأكيد بخلق نظام للتعليم العالي يكون أكثر فاعلية وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. وقد درسنا الخيارات في أربع مجالات تشجع على مايلي:

1- مؤسسات تتمتع بالمزيد من الحكم الذاتي وتعمل كما الشركات وتخضع للمساءلة والمحاسبة (انظر الفصل السابع).

2- قبول المؤسسات بمسؤولية تعلم الطلبة (انظر الفصل الثامن).

3- النجاح الأكاديمي وإكمال البرامج لشريحة من السكان آخذة بالتزايد (انظر الفصل التاسع).

4- التمويل العام للخدمات والتعليم على أسس تنافسية (انظر الفصل العاشر).

وقد اخترنا هذه المجالات الأربعة للسياسة لانها تشكل بنية أساسية متماسكة للسوق وإن أخذت جميعها معاً، سيكون لها باعتقادنا الأثر الكافي في سوق قابل للعمل لنظام التعليم العالي.

والطريقة المثلى للبداية تكون بالابتعاد عن دراسة كل سياسة حالية وكل قانون على حدة لمعرفة ما إذا كان ينبغي تعديلها أو إلغاؤها، بل بالبدء من الطرف الآخر والسؤال ما هي المداخلات المطلوبة من حكومة الولاية لجعل السوق يعمل بفاعلية وكفاءة. ولا يخفى أن إجراء دراسة لكل قانون على حدة سوف يستتبع جدالاً لا نهاية له ولا يخلو من مناوشات سياسية. والتحول من نظام يتسم بالتدخل الحكومي ليس سهلاً، إذ توجد آلاف مؤلفة من القوانين والأنظمة ووراء كل قانون يوجد شخص أو جماعة من الأشخاص لهم مصلحة معينة. أما إذا بدأت الحكومات بطرح أسئلة عن ماهية احتياجات الجمهور العام من التعليم العالي وما هي التدخلات الاستراتيجية اللازمة من الحكومة لضمان تلبية هذه الاحتياجات ينتج اتفاق أكثر مرونة وقابل للعمل والتطبيق.